

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان . السبت ١٢ شوال سنة ١٣٨٩ هـ . الموافق ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٦٩ م العدد ٢٢١٣

الفرس

صفحة

١٤٠٧

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٩ نظام بلدية ادر

١٤٢٤

أمر دفاع رقم (١٣) سنة ١٩٦٩ صادر عن رئيس الوزراء

١٤٢٤

تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة المستأجرين

مطبعة القوات المسلحة الاردية

هكذا من الله تعالى

## نحو المسبق للبلدية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٩  
ناه بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٩

## نظام بلدية ادر

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

∞→∞

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام بلدية ادر لسنة ١٩٦٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المجلس	مجلس بلدية ادر او لجنة بلدية ادر
المنطقة البلدية	المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية ادر
بناء او بناية	كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ( ٧٩ ) لسنة ١٩٦٦ .
الشارع	اي طريق كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .
المالك	اي مالك كما عرف في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .
اتشاء الشارع	تخطيط الشارع وفتح وبناء جدرانته وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار او المستوى واتشاء او تغيير او هدم الجدران الواقعة وجدران الحدود والقيام باية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشائه او صيانتته .
العقار	الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت او غير مسورة مسكونة او خالية مبنيا عليها او غير مبني .
اللافتة	اللوحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر او لاية مقاصد شخصية او تجارية او ترفيحية .
محل عام	كل محل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او عرضا كأماكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمنزهات والطرق وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .

المكرهة العامة كما عرفت في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .

المراقب كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السينما .

مأمور الصحة اي طبيب او مفتش مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس او اي موظف آخر يعينه المجلس لقيام بالمهام الصحية .

الذبيحة جثة الحيوان وتشمل اي جزء منه .

بائع متجول كل شخص يبيع او يعرض للبيع اية بضاعة او سلع او مواد تجارية او يتعاطى حرفة يدوية او يعرض مصنوعاته اليدوية في اي شارع او مكان او محل عام دون ان يكون له محل ثابت .

معتمد البلدية اي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام باي عمل تنفيذا لاحكام هذا النظام .

الملتزم كل شخص يتعهد بجباية رسوم البلدية لقاء مال .

## الفصل الاول

### الابنية المتداخلة

المادة ٣ - للمجلس ان يقوم بالتروم والتغيير والمدم في اي بناء منعا لانبعاثه .

المادة ٤ - للمجلس ان يمنع اشغال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناؤه او يجري ترميمه بصورة تجعله قابلا للسكن .

المادة ٥ - أ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنية ان اي بناء او شارع او عقار يشكل خطرا او ضررا او يتسبب ان يشكل خطرا او ضررا على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فعلى المجلس ان يوجه اخطارا خطيا للمالك يذره فيه بلزوم هدمه كلياً او جزئياً او اصلاحه او ترميمه او تسيجه او دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .

ب - اذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار او لم يعثر عليه او تعذر تبليغه يقوم المجلس بهدم البناء او اصلاحه او اجراء ما يراه مناسباً على ان تستوفى النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي تجبى بها اموال البلدية مع زيادة ٢٠٪ مقابل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعياً .

ج - لغايات هذا الفصل يخرج من تعريف كلمة مالك ، مستأجر البناء .

## الفصل الثاني

### فتح الشوارع وصيانتها

المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع مكلفين بدفع قسم من نفقات تعبيده وترقيته لاول مرة اذا كان متاخماً لاملاكهم بغض النظر عن عرض الشارع . تحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك، الواقعة على جانبي الشارع بنسبة طول واجهة املاك كل منهم على ذلك الشارع .

هكذا من الاصل

المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من النفقات على ان لا تزيد عن نصف مجموعها .  
تحصل هذه النسبة عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٨ - يسري حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية او ترميمها او تغييرها او هدمها وعلى الاشغال التي تجري في الملك المتاخم للشارع اذا كانت ضرورية لانشائه .

المادة ٩ - اذا لحق بشارع او باي قسم منه ضرر طارئ بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له فللمجلس ان يبلغ مالكا الارض او الشخص المسؤول عن القيام بالحفريات اخطارا يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة، واذا تخلف عن القيام بما اخطر به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعيا .

المادة ١٠ - يعتبر مخالفا لاحكام هذا الفصل من النظام كل من :

- أ - بني او انشا او اقام حائطا او سياجا او عودا او اي عائق في اي شارع .
- ب - عطل او اعاق اي مصرف او قناة ضمن منطقة البلدية .
- ج - وضع اية مادة في شارع على نحو يعطل حركة المرور او السير .
- د - حفر حفرة او اخدودا في اي شارع .

المادة ١١ - أ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اشياء او اية مادة من مواد البناء في اي شارع او ان يحدث حفرة او اي اخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمنا الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درعا للاخطار وتامينا لسلامة المرور .

ب - يجوز للمجلس ان يسمح خطيا باقامة انشاءات مؤقتة ابان الاعياد او الاحتفالات .

### الفصل الثالث

#### اللائحة - ات

المادة ١٢ - أ - لا يجوز لاي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستبقى تلك اللافتة او اللوحة . الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب - على طالب الترخيص ان يقدم طلبا الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .

د - تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ١٣ - يستوفي رسم ترخيص اللافتة سنويا وقدره ٢٥٠ فلسا وتعتبر كمور السنة سنة كاملة .

المادة ١٤ - لا يجوز وضع اي لافتة بشكل يحجب النظر او يسبب اعاقا او مضايقة للمارة .

المادة ١٥ - الاسماء والعناوين الموضوعة على الابواب والفترينات ودور السكن غير خاضعة لترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الموضوعة على المعاهد او المؤسسات او الجمعيات الدينية او الخيرية او تلك المثبتة للدلالة عليها .

### الفصل الرابع

#### المحلات العامة

المادة ١٦ - أ - يستوفي المجلس رسما شهريا مقطوعا مقداره ٢٠ فلسا عن كل كرسي اعد للاستعمال في اي دار للسينما .

ب - اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاحياء حفلة او حفلات بصورة غير مستمرة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية :

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٠٠ فلسا ٥ فلسات

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٥٠ فلسا ١٠ فلسات

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٢٠٠ فلسا ١٠ فلسات

ج - لا يجوز بيع اي تذكرة ما لم تكن محتومة بخاتم المجلس .

د - يجب ان تكون التذاكر مرققة ترقيمها مطبوعا متسلسلا بحيث يتسنى مراقبة المباع منها وعددها اما التذاكر المغلاة فلا تعتبر كذلك ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .

المادة ١٧ - أ - يجوز لموظف البلدية المختص او معتمد البلدية او المراقب ان يدخل اي مالهى او دار للسينما لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للمهلى للمراقبة .

المادة ١٨ - للمجلس ان يعفي كليا او جزئيا من الرسوم المفروضة وفق الفقرة ( ب ) من المادة ١٦ اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :

أ - مباراة رياضية او ثقافية .

ب - اي حفل او طو او عرض سينمائي او غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه مخصصا لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

المادة ١٩ - أ - كل من باع بصفته مالكا او شريكا او عرض للبيع او سمح بالبيع او سمح بان يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بان ثمن التذكرة غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقبها مخالفا للحقيقة او لم تكن التذكرة محتومة بخاتم البلدية او :

ب - كل من اعاق اي موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر بالقيام بالمهمة الموكولة اليه .

ج - جعل أمر المراقبة متعلدا سواء باتلاف او تشويه او التمتع عن تسليم اية تذكرة يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

هكذا من المرحل



## الفصل الخامس

## منع المكاره والاضرار العامة

المادة ٢٠ - أ - يحظر على أي شخص بان يقوم بنفسه او بحكم ولايته او ان يسمح لاحد من افراد عائلته بان يطرح او يضع اية اقدار او نفايات او مواد كريمة في أي شارع او ساحة .

ب - يلقي أي نفايات او مياه قدره او اشياء اخرى على أي شارع أو ساحة على وجه يسبب ضررا او مضايقة للجمهور .

ج - يترك حيوانا في الشارع او يربطه فيه او يدعه هائما على وجهه .

د - يوقف أي عجلة او دراجة او عربة في الشارع مدة اطول من المدة اللازمة لوسق او تنزيل الحمولة .

هـ - يضع او يترك أي مواد او اشياء اخرى في أي شارع او أن يسمح بوضعها او تركها او بوزها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس او ان يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة التي صرح له فيها .

و - يشغل او يتسبب في تشغيل أي غرامافون او راديو او مكبر صوت على وجه يقلق راحة الآخرين .

ز - يقف او يقعد او يضطجع في أي شارع على وجه يعيق حرية المرور .

يضع في أي طريق او ساحة الات ( ماكينات ) خربه او نفايات حديدية او خشبية او غير ذلك .

من المواد .

او ان يسمح بابقاء هذه المواد في أي شارع او ساحة .

ط - يستجدي او يساعد ولدا صغيرا على استجداء في شارع او مكان عام .

ي - يحدث او يستهوي اية مكاره من المكاره الصحية المبيته في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٢١ - ابقاء النفايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضرارا :

أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا او يحتمل ان يكون ضارا بالصحة .

ب - كل بركة او حفرة او مصرف او مجرى او مرحاض او مستراح او مبوله او زريبة او عريشة او كوخ او صندوق قمامة او ساحة يرى مأمور الصحة انها على حالة من القذاره بحيث يحتمل ان تشكل ضررا بالصحة .

ج - كل حيوان او طير يرى مأمور الصحة انه يقتني او يحتفظ به على وجه يحتمل ان يشكل ضررا بالصحة .

د - كل كومة مهملات كان نوعها مضره بالصحة او خطرا عليها .

هـ - كل مصرف او مجرى او قنطرة او مزراب او قسطل او انبوب يرى مأمور الصحة انه لا يفي بالغاية التي وضع من اجلها او يسبب ضررا بالبناء او بأي بناء متصل مجاور له .

و - كل كومة مهملات كان نوعها موضوعة في اية بناء او ازامها اذا كانت تسبب رطوبة بتلك البناية او تعوق مجرى مياه المطر او تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات او احداث الاضرار .

ز - كل انبوب براز او انبوب مياه قدره او جورة مرحاض او مجرى مشقوق او مكور او راسخ او مسلود او معطوب على أي وجه آخر او ينبعث منه روائح كريهة او ترشح منه محتوياته .

ح - كل مفصل معطوب في انبوب براز او مواسير او مراحيض او انبوب مياه قدره او قناة او مجرى .

ط - كل جورة مرحاض لم تبن بشكل فني او كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه او غير مجهز بغطاء حديدى محكم لمنع دخول البعوض .

ي - كل مدخنة ليست عالية علوا كافيا او يتصاعد منها الدخان بشكل مزعج او ضار بالآخرين .

ك - تنظيف البسط او السجاجيد وما شابهها في الشوارع بين الساعة السادسة صباحا والتاسعة ليلا .

ل - التغوط والتبول في غير المكان المعد لذلك .

م - رمي او طرح اية مواد على وجهه فيه اذى للآخرين في الشارع او الممرات .

المادة ٢٢ - كل فعل او حالة من الحالات الواردة في هذا الفصل تعتبر مخالفة لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٣ - لمأمور الصحة من اجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى أي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ٢٤ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره بلزوم ازالة المكاره خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه السليبي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكاره على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات نهائيا .

المادة ٢٥ - يترتب على مالك أي بناء او محل تجاري ان يحتفظ بمسكنه او محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات مصنوعا من الصاج ذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

المادة ٢٦ - يستوفي المجلس رسما سنويا مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالية :-

عن كل محل تجاري ٦٠٠ فلس

عن كل وحدة سكن ٦٠٠ فلس

عن كل مطعم ٢٠٠٠ دينار

عن كل حرفة او صناعة ٥٠٠ فلس

عن كل حظيرة للحيوانات ٢٠٠٠ دينار

عن كل حظيرة خاصة بالدواجن ١٠٠٠ دينار

## الفصل السادس

## السلخ والذبالح

المادة ٢٧ - لا يجوز لأي شخص ان يذبح حيوانا ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ٢٨ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :-

عن كل رأس من الضأن او الماعز لا يزيد عمره عن سنة ١٠٠ فلس

عن كل رأس لا يتجاوز عمره السنة من الضأن او الماعز ٥٠ فلس

عن كل رأس من الابل او البقر لا يتجاوز سنة واحدة من العمر ٣٠٠ فلس

عن كل رأس من الابل او البقر يتجاوز سنة واحدة من العمر ٧٠٠ فلس

هكذا من الأشغال

المادة ٣٩ - لا يجوز نقل الذبائح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

المادة ٣٠ - أ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم الطازجة التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ ( ٢٠ ) فلسا كرسوم معاينة اذا لم تكن مشمولة باحكام المادة ٢٧ من هذا النظام .

ب - تدفع رسوم المعاينة بموجب الفقرة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣١ - للمجلس او معتمده بيع اللحوم الطازجة التي ترد لمنطقة البلدية والتي لم تقدم للمعاينة ويقيدها بمأتمن امانة الى ان يصدر قرار المحكمة بشأنها .

المادة ٣٢ - يستوفي المجلس او المترم الرسوم التالية عن نفخ الذبائح داخل المسلخ بواسطة الجهاز المخصص لهذه الغاية :-

أ - عن كل رأس من الضأن والماعز عشرون فلسا

ب - عن كل رأس من البقر والجمال خمسون فلسا

المادة ٣٣ - لا يجوز لاي جزار او شخص آخر ان يتعاطي حرفة سلخ الذبائح او نحرها ما لم يكن مرخصا بذلك .

المادة ٣٤ - يحظر نقل الذبائح او اي جزء منها قبل فحصها ومعاينتها من طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة او مفتش اللحوم وختمها بخاتم البلدية لاثبات صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣٥ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق اذا تولى عمال البلدية التخلص من جيفته :

عن جيفة كل رأس من البقر والجمال او الخيل او الحمير او البغال ٥٠٠ فلس

عن جيفة كل رأس من الضأن او الماعز او الكلاب او القطط ٢٠٠ فلس

### الفصل السابع

#### البسطات والمظلات والباعة المتجولون

المادة ٣٦ - لا يجوز لاي شخص ان يضع بسطة او يشغل بقعة او شارعاً او مكاناً عاماً او ان يضع مقعداً في اي مكان عام او شارع او ساحة او رصيف ضمن منطقة البلدية الا وفق رخصة تصدر لهذه الغاية وضمن شروطها .

المادة ٣٧ - مع مراعاة شروط الرخصة المشار اليها اعلاه يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد او خمسون فلساً عن كل مقعد .

المادة ٣٨ - يحظر على اي شخص ان يضع مظلة على المتجر او مكان العمل او الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٣٩ - يستوفي المجلس رسماً قدره دينار واحد سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفي نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٤٠ - لا يجوز لاي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية او الغتالة او جفر الاختام او التصوير او بيع السلع والبضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل رخصة تجيز له ذلك .

٥

المادة ٤١ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية واحدة على ان تجدد سنوياً ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٤٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل .

فلس	دينار
٥٠٠	١ - مسح الاحذية
٦٠٠	٢ - حفار اختام
١٠٠	٣ - المصور
٢٥٠	٤ - عتال
٤٠٠	٥ - عتال مع عربته
٥٠٠	٦ - بائع متجول

### الفصل الثامن

#### فرقة المطافيء

المادة ٤٣ - يجوز لأمسور المطافيء في حالة شوب حريق او اذا كان لديه ما يجنبه على الاعتقاد بشبوب حريق او احتمال بشوبه في اي مكان ان يدخل او يقتحم ذلك المكان في حالة الاحتراق او اذا اعتقد انها كذلك . او يدخل اي بناية او عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على اذن المالك وان يأمر باخلاء المكان ويقوم بجميع الاعمال التي يراها ضرورية او ملائمة لاطفاء الحريق او لسلامة الاشخاص والممتلكات ويجوز للمأمور في حالة شوب الحريق ان يستعمل اي مورد او اية مادة اخرى من اجل اخلاعه .

المادة ٤٤ - اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية او أي مأمور آخر يتولى زمام الأمر واجب المساهمة في اطفائه والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها واصدار الامر باغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار او ضغط أوفر من المياه .

المادة ٤٥ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر او اعطى اخباراً كاذباً بشبوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجباته او تخلى عن مراعاة الأوامر التي اصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

### الفصل التاسع

#### الاسواق العامة

المادة ٤٦ - لا يجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او المفرق ضمن منطقة البلدية اية فواكه او خضار او حطب او فحم او كلس او ملح او مواشي او حيوانات الا في الاماكن المخصصة من قبل المجلس .

المادة ٤٧ - يستوفي المجلس من البائع اما مباشرة او بواسطة مترم رسماً عن الخضار والفواكه والبطاطا والريثون والبصل التي ترد الى منطقة البلدية بواقع ( ٤٪ ) من قيمة البيع .

هكذا من الأصل



المادة ٤٨ - يستوفي المجلس عما يرد الى منطقة البلدية او مباشرة او بواسطة ملتزم رسم قبالة .

فلس	
٢٠٠	أ - عن كل طن واحد من الحبوب او الدقيق
١٣٠	ب - عن كل شوال من القمح او الكس او الملح
١٥٠٠	ج - عن كل سيارة شحن من الحطب
٥٠٠	د - عن كل سيارة صغيرة ( بك أب )

المادة ٤٩ - أ - يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسماً بواقع ١٪ عن ثمن المواشي او الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب - لدى مبادلة حيوان بآخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب .

المادة ٥٠ - كل من باع اية سلعة او مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان فريقاً في بيعها خلافاً لاحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

### الفصل العاشر

#### تجميل المدينة

المادة ٥١ - يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة او عرصة واقعتين على شارع لبناء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصة واذا لم يتم بذلك يجوز للمجلس انشاؤه على نفقة المالك وتحصل النفقات منه وكأنها اموال اميرية .

المادة ٥٢ - يحظر على اي شخص ان يلف او يقطع الازهار او اي نبات او شجر من اشجار الزينة او يلحق بها ضرراً بأي وجه من الوجوه .

### الفصل الحادي عشر

#### الحفاري والحفر الامتصاصية

المادة ٥٣ - مع مراعاة احكام الفقرتين أ و ب من المادة ١٦ من هذا النظام لا يجوز لاي شخص ان يباشر حفر جورة امتصاصية في اي شارع عام او ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٥٤ - لا يجوز اعطاء مثل هذا التصريح الا بعد ان يقدم الطالب مخططاً تفصيلياً يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول ابعادها وجميع الانشاءات المكمل لها والمواد التي تبنى منها .

المادة ٥٥ - يحق للمجلس رفض اعطاء التصريح اذا رأى ان المكان المنوي اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار او يتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٥٦ - يعمل لكل جورة امتصاصية منهمل ذو غطاء حديدي متين .

المادة ٥٧ - يجب ان يكون المصرف او المجرى المؤدي الى المنهمل منشأ بشكل في يوافق عليه من المهندس .

المادة ٥٨ - يستوفي المجلس ديناراً واحداً عن كل متر مكعب من حجم فراغ الانشاءات التي تقام لغاية هذا الفصل من النظام دون اجحاف بحق استيفاء اي مبلغ آخر من اجل اعادة اصلاح الشارع الذي جرت فيه الانشاءات .

المادة ٥٩ - تسري احكام هذا الفصل على الحفر او الجور المهمة اذا اعيد استعمالها كجور امتصاصية .

### الفصل الثاني عشر

#### رخص البناء

المادة ٦٠ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة . شريطة الحصول على تصريح خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بازالة البناء خلال السنة مالم تتطلب المصلحة العامة خلاف ذلك .

المادة ٦١ - للمجلس ان يحدد مدة بقاء البناء قائماً وفق المادة السابقة في المنطقة المخصصة للاسكان الشعبي .

المادة ٦٢ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام لاراجيات العموييه على الشوارع من اجل الانسجام المعماري لذلك الشارع .

المادة ٦٣ - للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية والتجارية .

المادة ٦٤ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية . -

- أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراجات والاسوار وغيرها .
- ب - عمل اية اضافات او تغييرات في البناء .
- ج - هدم البناء .
- د - اعمال الحفر والطم .

المادة ٦٥ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء او دعمه ان كان آيلاً للسقوط او احداث اية اضافات خارجيه او تغييرات جوهرية في اي بناء مالم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص مالم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص الى المجلس ويذكر فيه اسم المهندس المجاز الذي وضع التصاميم وعلى المهندس او المجاز ان يقدم للمجلس ما يلي : -

- ١ - مخططاً للموقع بمقياس لا يقل عن ( ١ / ١٠٠ ) يبين فيه موقع البناء المقترح اقامته والابنية الموجودة وعرض استقامة الشوارع المتاخمة لقطعة الارض وخطوط الارتفاعات ورقم او ارقام القطع المجاورة لها مع بيان الجهات الاربع .

هكذا من الأصل

٢ - مخططات المسطحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بما في ذلك طابق التسوية والتبوي ان وجد بمقياس لا يقل عن ١/١٠٠ على ان يبين ايضا نوع الاستعمال واماكن الدخول والخروج وتفاصيل الاساسات والجدران وارتفاع الطوابق وعدد الشقق والاعمال الخرسانية والادراج واسوار التسوية الترابية وجميع ما يلزم من التفاصيل .

٣ - مخططات تبين خطوط المجاري والخفر واقسامها وقيستها وحداراتها وطرق تهويتها .

٤ - اية معلومات اخرى يراها المجلس ضرورية .

المادة ٦٦ - على كل من ينوي القيام باضافات او تغييرات جوهريه في اية بناء قائم ان يقدم طلبا خطيا الى المجلس على النموذج المعد لذلك مع جميع البيانات المطلوبة بموجب المادة السابقة مع بيان اسم المهندس او المجاز في الهندسة او المشرف على تنفيذ هذه الاعمال وذلك في الحالات التي تستلزم استخدام مهندس . وتعني عبارة ( تغييرات جوهريه ) .

أ - اية اضافة او تغيير في البناء .

ب - اية تغييرات في البناء تتضمن تقسيم اية غرفة او دكان بصورة تحول معها الى غرفتين او دكانين او تبادل ممر او فسحة او كراج او دكان لاستعمال آخر .

ج - اتمام اية بناء او جزء منه .

المادة ٦٧ - على كل من ينوي القيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للارض التي سيقوم عليها البناء .

المادة ٦٨ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ وبعد تدقيقها وتصليقها من المهندس تعاد نسخه منها الى طالب الترخيص .

المادة ٦٩ - أ - يترتب على المجلس ان يصدر قرارا خطيا بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب ويبلغ القرار الى طالب الترخيص بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة ب - اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قرارا بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا . ج - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقرره . د - يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٧٠ - يجوز لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن الاوائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ الطلب يعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعيا .

المادة ٧١ - اذا اقتنع المجلس في اية وقت بعد اعطاء الترخيص ان الترخيص المذكور قد اعطي نتيجة لاي بيانات او مخططات غير صحيحة فيجوز له الغاء الترخيص وتعتبر جميع الاعمال التي تمت قبل ذلك انها تمت بدون ترخيص ويجوز لطالب ان يلتزم من المجلس اعادة النظر في قرار الالغاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعيا .

المادة ٧٢ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص باعمال بناء مغايرة لشروط الترخيص ان يطلب من الشخص المذكور باشعار خطي .

أ - التوقف عن البناء حالا .

ب - ان يحضر بالذات او بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المعين في الاشعار للدلاء بأي سبب يراه كافيا لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اية جزء منه .

المادة ٧٣ - أ - يترتب على طالب الترخيص دفع الرسوم المقررة في الذيل رقم (١) الملحق بهذا الفصل من النظام عند تقديمه طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء .

ب - يجوز للمجلس ان يعفي العقارات التي تستعمل لغايات دينية او خيرية من الرسوم الانشائية المقررة .

المادة ٧٤ - على كل من يقوم باعمال بناء أن يستعمل المواد الجيدة وان تكون هذه المواد والاعمال مطابقة للمواصفات التي يقرر المجلس استعمالها لضمان متانة البناء وسلامة السكان .

المادة ٧٥ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق .

أ - في اية وقت وقبل الموافقة على طلب الترخيص .

ب - في اية وقت خلال القيام باعمال البناء .

ج - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء .

د - اذا لم يقدم الاشعار باتمام البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف في اية وقت بعد اتمام البناء او باجراء اية اضافة او تغيير عليه او تغيير في استعماله .

المادة ٧٦ - تكون علاقة المجلس او المهندس عند اجراء الكشف على البناء مرتبطة مع المشرف المعين للاشراف على ذلك البناء ويكون المشرف مسؤولا عن كل تغيير في مخطط البناء .

المادة ٧٧ - يحق للمجلس اذا وجد ان اعمال البناء لم تكن وفق المخططات التي تمت الموافقة عليها او تخالف احكام هذا النظام ان يكلف خطيا الشخص الذي يقوم بالاعمال المذكورة باجراء التغييرات المطلوبة وذلك لجعل الاعمال متفقة مع المخططات او ضرورة الحصول على موافقة المجلس على مخططات معدلة ومتفقة مع مضمون الرخصة .

المادة ٧٨ - اذا تمتع المشرف او صاحب البناء عن التبليغ او عن القيام بما طلب منه فيحق للمجلس ان يأمر بوقف العمل .

المادة ٧٩ - أ - اذا اقتنع المجلس بوجود مخالفة لاحكام هذا الفصل اثناء قيام احد الاشخاص بالبناء فيجوز له ان يطلب من الشخص المذكور باشعار خطي القيام بعمليات الحفر ليحصل بها اموال الجسم التي يراها ضرورية للكشف على البناء .

ب - اذا لم تكتشف مخالفة لاحكام هذا الفصل توجب على المجلس ان يدفع العائد في المكان المتضرر تعويضا عن الخسارة التي لحقت به .

هكذا من المأمور



المادة ٨٠ - أ - على كل شخص اتم اعمال البناء ان يقدم الى المجلس خلال شهر اشعارا خطيا بذلك .

ب - على المجلس بعد استلام الاشعار ان ينيب عنه المهندس او المراقب ليكشف على البناء وبعد ذلك يقرر بانه صالح للاشغال المخصص له او يصدر الامر الذي يراه لازما مع بيان الاسباب .

ج - لا يجوز لأي شخص ان يشغل او ان يسمح باشغال أي ارض او بناء او قسم من البناء او أن يستعمل أو أن يسمح باستعمال أي أرض أو بناء أو قسم من بناء مالم يحصل على اذن خطي باشغاله او استعماله .

المادة ٨١ - كل غرفة عدا ما يستعمل عادة كمخازن يجب ان تجهز بانارة وتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة او أكثر بالجدران الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة ارض الغرفة تسمح بمرور الهواء . يجب الا تقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع واحد .

المادة ٨٢ - يجب الا يزيد عرض الشرفة على الشارع العام على متر واحد والا يتجاوز عرضه واجهة البناء .

المادة ٨٣ - يمنع البروز او الشرفات على أي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على ستة امتار .

المادة ٨٤ - يمنع بروز البناء على الشوارع العامة التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار .

المادة ٨٥ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

#### الذيل رقم (١)

جدول بالرسوم التي تستوفى بمقتضى المادة (٧٣) من هذا النظام

١ - عن كل متر مربع واحد من البناء السكني	٦٠ فلسا
٢ - عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري	١٠٠ فلسا
٣ - عن كل متر مربع واحد من البلكونات ، ( الشرفات )	دينار واحد
٤ - عن كل متر مربع واحد من البروز	ديناران
٥ - عن رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة	
٦ - رسم تسجيل الرخصة	٢٥٠ فلسا
٧ - رسم كشف وتخطيط	نصف دينار
٨ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
٩ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١٠ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١١ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١٢ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١٣ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١٤ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١٥ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١٦ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١٧ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١٨ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
١٩ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	
٢٠ - رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها	

#### الفصل الثالث عشر

##### المياه

المادة ٨٦ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المطالب	كل من تقدم بطلب للاشتراك بالمياه .
المشترك	كل من يوافق الرئيس على طلبه بالاشتراك في الماء بعد دفع الرسوم المقررة .
منطقة التوزيع	المناطق التي يتقرر توزيع المياه فيها من مشروع مياه البلدية .
الانبوب الرئيسي	الانبوب الذي اعده المجلس لتوزيع المياه بصورة عامة وليس للمستهلكين كافراد ويشمل أي جهاز يستعمل مع ذلك الانبوب .
انبوب التوزيع	ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعداد - المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .
انبوب التوريد	الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون عادة مائكا للمشارك .
اجهزة المياه	الانابيب والحفريات والمحابس والصمامات والعدادات ومستودعات المياه والاجهزة المائية الاخرى التي لها علاقة بتزويد المياه .
الغايات المنزلية	متطلبات المشترك الصحية والمنزلية من الماء .

المادة ٨٧ - تقدم جميع الطلبات المتعلقة بقطع او وصل المياه او ازالة العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من صاحب المالك او من وكيله .

المادة ٨٨ - على طالب الاشتراك بالماء للاستهلاك من منطقة التوزيع ان يتقدم بطلبه للرئيس على الفودج المقرر بعد دفع خمسين فلسا ثمنا له .

المادة ٨٩ - بعد اجراء المعاملة اللازمة على الطلب والموافقة عليه من الناحيتين الفنية والصحية يستوفى من الطالب ديناران كرسوم تأسيس .

المادة ٩٠ - تستوفي البلدية من الطالب الذي تم الموافقة على طلبه مبلغ دينار اردني واحد كتأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد اليه الباقي ، واذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد المبلغ المطلوب ، يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٩١ - تعين كية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالمز المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يعينه موظف البلدية المختص .

هكذا من المصلح



المادة ٩٢ - يحفظ العداد ضمن صندوق حديدي مقفل يختم بخاتم البلدية ويحظر على المشترك أحداث أي تغيير أو تبديل في أوضاعه أو فك الصندوق الحديدي أو أية اختتام تكون البلدية قد وضعتها كما يحظر استعمال أي مفتاح يطابق المفاتيح التي تستخدمها البلدية لفتح العدادات .

المادة ٩٣ - تقوم البلدية بتزويد المشترك بالمياه بواسطة عداد يقدمه المشترك بعد موافقة البلدية على نوعه وصلاحيته ويتم تركيبه بإشراف البلدية . على أن يوضع العداد داخل صندوق في المكان الذي تعينه البلدية ويختم بخاتم البلدية ويمنع المشترك من أحداث أي تغيير أو تبديل في أوضاعه أو فك الصندوق أو أية اختتام تكون البلدية قد وضعتها . وكل تصليح أو أي عمل من تمديد وغيره يكون على حساب المشترك وذلك من خط التوزيع الذي مددته البلدية في التمديدات الداخلية لدى المشترك .

المادة ٩٤ - يقوم موظف البلدية المختص بمعاينة العدادات للمشاركين والتأكد من اختتامها مرة كل ستة أشهر أو حسب مقتضيات الحال .

المادة ٩٥ - لرئيس البلدية حق تقدير الماء عن المادة التي يظهر أن عطلاً قد طرأ فيها على العداد وسبب عدم تسجيل كمية المياه المستهلكة أو أدى إلى تسجيل كمية أكثر مما يتظر أن يستهلكه المشترك خلال تلك المادة ويبنى التقدير الأخير على ثلاث أمور .

- أ - الرجوع إلى دوراته السابقة خلال سنة مأخوذ بعين الاعتبار اختلاف الفصول .
- ب - إذا قام ببناء بيت أو لديه مواشي أو حديقة مزروعة حيث تؤخذ الحالة هذه بعين الاعتبار .
- ج - مقدار المقطوعة فقط وهذا في حالة قناعة البلدية بأن المشترك لا يستهلك الماء إلا للشرب ولا تزيد عائلته على أربعة أفراد .

المادة ٩٦ - إذا رغب المشترك بقطع المياه نهائياً عليه أن يقدم طلباً للبلدية بذلك لتجري محاسبته ويعاد له التأمين إذا لم يكن مطالباً بشيء وإذا لم يقدم بتقديم هذا الطلب فإنه يبقى مسؤولاً أمام البلدية عن تنفيذ شروط عقد الاشتراك .

المادة ٩٧ - إذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه إلى شخص آخر فعليه أن يشهر البلدية بذلك خطياً وعلى المشترك الجديد تقديم طلب جديد يكون خاضعاً لموافقة رئيس البلدية ويدفع خمسمائة فلس مقابل تغيير الاشتراك ويكون مسؤولاً عن دفع أثمان المياه من التاريخ الذي تتم فيه معاملة نقل الاشتراك باسمه ولا يجوز نقل اشتراك من بيت لآخر بأي شكل من الأشكال .

المادة ٩٨ - تقوم البلدية بتمديد أنابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية .

- أ - تستوفي من المشترك النفقات الحقيقية مضافاً إليها ٢٥ ٪ ، مقابل أجور التمديد .
- ب - تحصل الأثمان والأجور على ستة أقساط شهرية متتالية متساوية يدفع القسط الأول منها عند الموافقة على الطلب .

ج - إذا كانت انبوبة التوزيع تخدم أكثر من مشترك واحد فإن البلدية تستوفي من المشترك النفقات بالتساوي أو بنسبة طول انبوبة التوزيع التي يتجاوز ملك كل منهم .

د - تبقى هذه الأنابيب ملكاً للبلدية وتتعهده بصيانتها وإصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .

هـ - للبلدية الحق في تمديد أنابيب فرعية من أنبوب التوزيع ولا يخفى للمشارك أو المشترك الأصلي الاعتراض على مد هذه الفروع إلا إذا أدى ذلك إلى منع وصول الماء إليهم .

و - للبلدية الحق في أن تستوفي من المشتركين الذين تخضعهم أنابيب توزيع متفرعة عن أنبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تمديد التوزيع الرئيسي .

المادة ٩٩ - يقوم المشترك بتمديد أنابيب التزويد الخاصة به على نفقته ويجب أن تكون هذه التمديدات مستوفية للشروط الفنية والصحية وتكون أنابيب التزويد ملكاً للمشارك وعليه صيانتها وإصلاحها واستبدال التالف منها على نفقته الخاصة .

المادة ١٠٠ - يجوز لأي موظف من موظفي البلدية أن يدخل أي عقار لفحص أي أنبوب أو أي جهاز من أجهزة المياه أو إصلاحه أو إزالته وذلك في أي وقت ما بين الساعة الثامنة صباحاً والسادسة مساءً وبعد ذلك الوقت يحق له دخول أي منزل لأجراء الفحص بأمر خطي من الرئيس أو من يفوضه وذلك بعد إعطاء إشعاراً مقبول في كلا الحالتين للسكان .

المادة ١٠١ - لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك إذا :

- أ - استعمل المياه لغير الأسباب المذكورة في هذا النظام .
- ب - لم يدفع أثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه إشعاراً بذلك .
- ج - قصر في دفع النفقات المستحقة مقابل إيصال الماء لعقاره .
- د - عبث بتمديدات المياه أو العداد لغرض سرقة المياه .
- هـ - عارض موظف البلدية المسؤول في فحص أو تفتيش أو قراءة العداد .
- و - لم يسمح للغير بمد أنابيب تزويد من أنابيب التزويد الخاصة به .
- ز - خالف الشؤون الصحية .
- ح - تأخر في تطبيق أي بند من بنود اتفاقية الاشتراك .
- ط - استعمل بعض الأنابيب أو القطع التي من شأنها أن تعيد المياه إلى الأنابيب الرئيسية .
- ي - تخلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة من قبله في عقار آخر غير العقار الذي يشغله .

المادة ١٠٢ - تقوم البلدية بإعادة إيصال الماء للمشارك إذا أزال المشترك الأسباب التي أدت إلى قطع الماء لقاء مبلغ خمسمائة فلس وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد الخاص به فيبدأ إيصال الماء للمشارك بدون مقابل إذا لم يكن تعطل العداد مقصوداً أو بسبب سوء استعماله .

المادة ١٠٣ - لا يوافق المجلس على طلب المؤجر بقطع الماء عن أي منزل مأهول لغير الأسباب المذكورة في المادة ١٠١ من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر لحمله على إخلاء المأجور .

المادة ١٠٤ - يحظر على أي شخص :

- أ - أن يستحم أو ينظف امتعه في أي قسم من انشاءات مشروع مياه البلدية .
- ب - أن يطرح أو يتسبب أو يسمح بطرح أو دخول أي حيوان أو أي مواد أو أي أشياء أخرى إلى أي انشاء من انشاءات المشروع إلى داخل حرمة .
- ج - أن يفتح أو يفلن بلا داع أي قفل أو حنفية أو محبس أو منهل أو ما شابهها من أجهزة مشروع المياه .
- د - أن يقوم بأي عمل من شأنه أن يسبب تلوث المياه أو إعاقة جريها .
- هـ - أن يعيث بخراب المياه بأي طريقة كانت أو أن يقوم بتحويل المياه من أي مكان إلى آخر بدون موافقة البلدية .

هكذا من المأهول

المادة ١٠٥ - البلدية غير مسؤولة عن تأمين أي ضغط معين أو كمية معينة من المياه للمستهلكين ، كذلك فإن البلدية غير مسؤولة عن أي أضرار تنتج عن أي تعطيل في المشروع أو عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ١٠٦ - على المشترك الذي ينتقل من محله ويرغب بقطع اشتراكه ان يعلم البلدية خطيا .

المادة ١٠٧ - البلدية مسؤولة عن قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه .

المادة ١٠٨ - يجوز للبلدية تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين بواسطة انبوب خاص وبالسعر الذي يقرره المجلس .

المادة ١٠٩ - أ - تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين ضمن منطقة البلدية حسب التعرفة التالية :

من متر مكعب واحد الى عشرة امتار مكعبة - ١٢٠ فلسا للمتر الواحد المكعب

من عشرة امتار مكعبة فما فوق - ١١٠ فلسات للمتر الواحد المكعب

ب - تدفع اماكن العبادة ٥٠٪ من اثمان المياه اما المدارس والعيادات فتدفع ١٥٪ من اثمان المياه بعد التقطعية .

ج - تستوفي البلدية خمسين فلسا شهريا مقابل قراءة العداد .

د - تكون مدة الابورة الواحدة شهرا ويكون الحد الأدنى لاستهلاك المشترك ٢٥٠ فلسا في الدورة .

المادة ١١٠ - كل من يخالف أي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ او أي قانون آخر ينحل محله .

١٩٦٩/١١/١٩

احمد بن طلال

قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
عبد الله غوشه	احمد طوقسان	عبد المنعم الرفاعي	بهيته التلهوني

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار	وزير الانشاء والتعمير ووزير الشؤون	وزير المالية	وزير الاقتصاد الوطني
صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	يعقوب معمر	سامي جودة

وزير الصحة	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الزراعة	وزير التربية والتعليم
عبد السلام الحجابي	موسى ابو الرغيب	سامي ايوب	ذوقان الهندواي

وزير العدل	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الاشغال العامة	وزير الداخلية
برهان كمال	اميل الفوري	رشيد عريقات	محمد رسول الكيلاني

### امر دفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٦٩

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

-----

نظرا للحاجة الفورية الماسة لوضع اليد على قطع الاراضي المجاورة لمخيم النازحين في ماركا والتي تحمل الارقام (١٠-٢٢٤) من الخوض رقم (٢) من اراضي الرصيفة لضمها للمخيم المذكور وبناء وحدات سكنية عليها لا يواءم النازحين ، أمر بما يلي :-

١ - الاستيلاء على قطع الاراضي المذكورة في اعلاه ريثما يتم استملاكها .

٢ - تعيين لجنة من مهندس محافظة عمان وأمور التسجيل فيها ومنسوبة عن وزارة الانشاء والتعمير للكشف الفوري على قطع الاراضي المبحوث عنها لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة عليها ومساحتها والحالة التي هي عليها وذلك لاجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض نتيجة الاستملاك .

٣ - على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة لسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك .

١٩٦٩/١١/٢٤

رئيس الوزراء

بهيته التلهوني

### تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين

-----

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٦ الموافقة على التعليمات المعدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين بشكلها التالي :-

### تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين

١ - تسمى هذه التعليمات ( التعليمات المعدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين ) وتقرأ مع التعليمات المنشورة في الملحق (١) للعدد (١٢٥٧) من الجريدة الرسمية المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها اعتبارا من ١٩٧٠/١/١ .

٢ - تعدل المادة (٢) من التعليمات الاصلية باضافة العبارة التالية الى آخرها ( والذي يتقاضى راتباً من مخصصات التقاعد ) .

٣ - تعدل المادة (٣) من التعليمات الاصلية باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها ( والاشخاص الذين يتقاضون رواتبهم من مخصصات التقاعد ) .

هذا من الأصل